

صواع الصائبة او الرهات وبيع النصاري وصلوات اليهود اي كفايتهم  
واخرت مساجد المسلمين لشرفها وهذا الحكم بعدم الطهارة اهانة كذا  
قيل اقول وانما تظهر هذه النكسة علي ان الاستئناس الطهارة  
لان جواز الاستعمال الثابت المستثنى منه فان عدمه الثابت للمستثنى  
ليس باهانة **قوله** وان حرم استعماله اي استعمال جلده او استعمال  
الادوي يعني اجزائه وبه يظهر التعرّيج بعده **قوله** احتراماً اي الاحتيا  
**قوله** وافاد كلامه حيث لم يستثنى من مطلق الاهداب سوى الخنزير  
والادوي **قوله** وهو المعتمد اياي الملب فبناء علي انه ليس بجسدي العين  
وهو ارجح التصحيح كما ياتي واما في الفيل فكذا كما هو قولها وهو  
الاجح خلافاً لمحمد فقد روي البيهقي ان رضي الله عليه ولم كان يمتشط بطنها  
من علاج وفره الجوهري وغيره بعظم الفيل قال في الحلية وخطي الخطابي  
في تفسيره له بالذبيح والذليل بالذال الجمجمة جلد السمخانة البحرية او البرية  
او عظم ظهر دابة بحرية قاموس وفي الفتح هذا الحديث يبطل قول محمد  
بجاسته عين الفيل **قوله** بد باغ بدل من الضمير المجرور باعادة  
الجار فلا يظهر بد كاة مالا يظهر بالباغ مما لا يحتمل كما مر فلوصلي ومع  
جلدية مذبوحة اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلواته كما في المحيط والمخانيه  
والولولجيم وما في الخلاصة من ان الحية والفارة وكل مالا يكون سور  
بجبالوصلي بلحمة مذبوحة تجوز مشكل كما في الفتح وتامه في الحلية قلت  
وعليه فلوصلي ومع تريا قيم لم حية مذبوحة لا تجوز صلواته لو الكثر  
من درهم وصرح في الوصاينه بان لا يوكل وهو ظاهر فتنبه وصرح  
الخنزير فانه لا يظهر بالباغ كما مر فلا يظهر بالذكاة كما في المنيه والظ  
ان الادوي كذلك وان قلنا بطهارة جلده بالذباغ فلو ذبح ولم تثبت  
لم الشهادة ثم وقع في ماء قليل قبل تفسيه اضره ولم ار من صرح  
به نعم رايت في صيد غرر الافكار انه الذكاة لا تعجل في الخنزير والادوي  
كما لا تعجل الذباغة في جلدها تامل **قوله** علي المذهب اي ظاهر  
المذهب كما في البديع بحديثه لا تستنفعوا من الميتة باهاب رواه  
اصحاب

اصحاب السنن والاهاب مالم يدغ فيدل علي توقف الانتفاع قبل الذبح  
علي عدم كونها ميتة اي والذكاة ليست امانة افاده في شرح المنيه وقيل  
انما يظهر جلده بالذكاة اذ الميتة سورته نجس **قوله** لا يظهر لحمه اي لحم  
الحيوان ذي الاهداب فالضمير عايد الي ما علي تقدير مضاف او بدونه  
والاصنافه لاد في مناسبة تامل **قوله** هذا ارجح ما ينبغي به افادات  
مقابل مصحح اي ناقده في الهداية والتحفه والبدائع وشي عليه  
المص في الذبايح كاللنز والدرر والاول مختار شرح الهداية وعبرم وفي  
العراج انه قول المحققين وما ذكره الله عبارة مواهب الرحمن وقال  
في شرحه المسمى بالبرهان بعد كلام فجاز ان تعتبر الذكاة مطهرة  
لجلده للاحتياج اليه للصلاة فيه وعليه ولدفع الحر والبرد وستر  
العورة بلبسه دون لحمه لعدم حل الكده المقصود من طهارته وتامه  
في حاشية نوح والحاصل ان ذكاة الحيوان مطهرة لجلده ولحمه ان كان  
الحيوان مأكولاً والافان كان نجس العين فلا تظهر شيئا منه والافان  
كان جلده لا يحتمل الذباغة فكذا لان جلده ج يكون بمنزلة اللحم والا  
فيظهر جلده فقط والادوي كالخنزير فيما ذكر تعظيمه **قوله** من  
الاهل هوان يكون الذبايح مسلماً حلالاً لا خارج الحرم او كناية  
**قوله** في الحل اي فيما بين اللبنة والخبين وهذه الذكاة الاختبارية  
والظن ان مثلها الفزورية في اي موضع اتفق حليه واليه يشير كلام  
القنينة تهتاتي **قوله** بالشميم اي حقيقة او حكماً بان تركها ناسياً  
**قوله** والاول اظهر وهو المذكور في كثير من الكتب بحرف **قوله** لان  
ذبح المجوسي اي ومن في معناه ممن لم يكن اهلاً كالوثني والمرسد  
والمحرم **قوله** كذا ذبح لحم الشرع بان ميتة فيما يركل **قوله** وان  
لحم الثاني يوم ان الاول لم يصحح مع انه في القنينة نقل تصحيح القولين  
فكان الا وفي ان يزيد ايها **قوله** واقره في البحر حيث ذكر انه في العراج  
نقل عن المجتبي والقنينة تصحيح الثاني ثم قال وصاحب القنينة هو صاحب